دور المرأة في النشاط السياحي في العراق

م.م. إبراهيم عباس جاسم*

المستخلص :

مع سعي البشرية بأممها وشعوبها للإرتقاء الى موقع حضاري أفضل تبرز أهمية معايير تقييم ذلك الموقع والذي يعد النشاط السياحي بمظاهره مجتمعة لاسيّما الإقتصادية والحضارية والإجتماعية واحداً منها . لا لذاته المجردة بل لمؤهلاته الإيجابية لاسيّما في خلق فرص العمل والتشغيل .

في العراق مع هيمنة الإستحواذ الذكوري على فرصه الأكبر تراجعت حظوظ المرأة لإستثمار فرصتها وأداء دورها إستجابةً لأحكام المسموحات والممنوعات الإجتماعية ، هذا الدور يستلزم على ضعفه الإحاطة به والعوامل التي رسمت حدوده وهو ما سيتناوله البحث بما أتيح من البيانات .

Abstract:

With the endeavoring of mankind within its nations and peoples to rise for better civilian position, the importance of assessment criterions to that position will be exert.

Which regard the gathered tourism activity outfits or semblances such as the economical or cultural and social is one of them, not for the very itself but for its positive qualifications such as in the creation of work opportunities and employing.

In Iraq with the male rule obsession on the big opportunities, the women chance line backing down to invest its opportunity and its role performance as responding to the un prohibited roles and the social impediments, This role with its weakness requires to impaling with it and the factors which draw its borders, and that what the research shall be involve as the data be available.

المقدمة :

غالباً ما تحدد قدرة أي قطاع إقتصادي على توفير فرص العمل والتشغيل أهمية القطاع ومكانته الإقتصادية ، بل وربما تكون واحدة من محددات الإستثمار فيه .

في القطاع السياحي الذي يعتمد الى مدى بعيد على العنصر البشري بمكوناته يكون دور هذا العنصر من مستلزمات ومحددات حيازة رضا الزبون التي لاتتم الا بالإتصال المباشر بين مقدم الخدمة وبينه كمستفيد منها والذي يمثل الحد الفاصل بين تقبل الجمهور أو رفضه وبالنتيجة النجاح أو الفشل .

على أساس ذلك يمكن القول أن هناك مستويات معينة للإستخدام والتشغيل لكلا الجنسين في النشاط تحدده الظروف الذاتية والموضوعية على مستوى النشاط والبلد في آنٍ واحد .

في العراق الذي يحتكم على مقومات سياحية ليست بالقليلة يمكنها أن تؤهله لأداء دوره في التشغيل والإستخدام يبدو أن الأمر يختلف عما هي الحال في البلدان الأخرى ، إذ يشير الواقع وما تؤكده الأرقام الى ضعف واضح في هذا الجانب لاسيما ما يتعلق منه بعمل المرأة الذي يبدو محدوداً للغاية ولأسباب تأتي النظرة الإجتماعية ومعوقاتها المرتبطة بالشخصية العراقية في مقدمتها ، وهو ما سيتناوله البحث بما أتيح من بيانات وإحصاءات .

---

* مدرس مساعد/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد/قسم السياحة وإدارة الفنادق

مقبول للنشر بتاريخ 2011/2/23

منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

إن دور المرأة في العمل في النشاط السياحي في العراق مايزال قاصراً ومحدوداً وتحكمه عوامل ومحددات تأتي الإجتماعية منها في المقدمة .

2- هدف البحث :

تسليط الضوء على دور المرأة وفرصها في العمل في النشاط السياحي .

3- فرضية البحث :

إن المرأة قادرة على العمل في النشاط السياحي وأداء دور مهم فيه يسهم في تطويره والإستفادة من مزاياه الإيجابية لاسيّما في مجال توفير فرص العمل والتشغيل .

4- أسلوب البحث :

أعتمد الأسلوب الوصفي التحليلي والإستبياني في إعداد البحث والإستفادة من الكتب والدراسات والبحوث التي أنجزت من باحثين آخرين ، فضلاً عما أتيح من بيانات ومعلومات وإحصاءات رسمية من الجهات ذات العلاقة والإستفادة من نتائج إستبيان رأي للمعنيين بالنشاط من الأكاديميين .

الفصل الأول .....الجانب النظري

المبحث الأول – الإطار المفاهيمي :

يتناول هذا المبحث بإيجاز بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة كما أوردتها مصادرها .

أولاً – الإنسان :

كائن تتفاعل فيه بشكل متوازن جوانب جوهرية ثلاثة هي[1] :

1- العقل كونه محور القيمة .
2- العواطف والمشاعر وهي تحقق للنفس صورة التفاعل والإنتقال .
3- الإرادة التي يعبر عنها الإختيار بحدود إنسانية .

حالياً يعد الإنسان مورداً كأي مورد إقتصادي آخر يتعين أن ينمى ويستثمر لكي يحقق أقصى إنتاجية ممكنة[2] .

أما حقوقه فتتمثل في المطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم والتي هي حقوق طبيعية تظل موجودة حتى لو لم يتم الإعتراف بها أو حتى إن إنتهكت من قبل سلطةٍ ما[3] .

ثانياً – المجتمع :

الكلمة كمصطلح تعني جميع العلاقات بين الأفراد وهم في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة[4] .

وعرّف بأنه مجموعة من الأفراد تكون في حالة إتصال دائم ولها أهداف ومصالح مشتركة متبادلة . فيما عرّفه بوب هوبيس بأنه مجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ، ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الإجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر [5] .

([1]) المجلة السياسية الدولية ، العدد الخامس ، 2006 ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ص18 .
([2]) مجلة البحوث الإقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد السابع عشر ، مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، بنغازي ، ليبيا ، ص58 .
([3]) المجلة السياسية الدولية ، العدد الخامس ، مصدر سابق ، ص19 .
([4]) إحسان محمد الحسن ، دراسات تحليلية في المجتمع المعاصر ، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1972 ، ص18 .
([5]) إحسان محمد الحسن ، المصدر السابق نفسه .

ثالثاً – الثقافة :

معناها العلمي يعني المعرفة والتهذيب والنضوج العلمي[1] ، كما تعني مجموعة الدراسات والخبرات والمهارات التي يتعلمها الفرد بصورة نظامية في معهد أو مدرسة ، والتي تميزه عن غيره ممن لايحملون منها[2] .

وعرفت بأنها مايكتسبه الإنسان من معرفة ، وهي كل ما يتعلق بمقومات الفرد الإجتماعية والسلوكية والإقتصادية ، حيث إن لكل إنسان قدراته وثقافته وميزاته وهي تعبر عن الطريقة التي يعيش بموجبها الشعب وبفكر وتشمل مجموع عاداته وفنونه ومؤسساته والمفاهيم والقواعد التي يعيش بموجبها[3] .

وهي تكون أما ثقافة عامة أو فرعية تلقن الفرد ما يجب أن يفعله وما يمكن أن يقوم به وما يتحتم عليه إنجازه وهي تظهر في المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من التباين[4] .

أما الثقافة الإجتماعية فتشير الى مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار الموجودة في أية أمة من الأمم ، وهي تشمل مختلف شؤون الحياة الدينية والأخلاقية والقانونية والفنية والصناعية والخرافية وغيرها وهي كل متماسك ومترابط بحيث تكون الأجزاء فيه متفاعلة فيما بينها تفاعلاً قوياً يجعلها ذات طبيعة جديدة لم تكن فيها عندما كانت منفردة[5] .

على العموم فإن الثقافة وإن عبرت عن المستويات المعيارية في السلوك ومثلت منظاراً للعالم وحاكماً للسلوك[6] ، أو مثلت شكلاً من أشكال الإستثمار[7] ومعياراً من معايير المنافسة بين الأفراد ، الا إنها لاتخلق الوظائف وتبقى تعبر عما ينتجه الإنسان في المجتمع بصورها كثقافة مادية أو غير مادية[8] .

رابعاً – القيم الإجتماعية :

هي نوع من المعايير السلوكية والأخلاقية المرتبطة بمعايير أخرى بشكل معين[9] ، كما أنها الأفكار التي تحدد ماهو حسن مقبول من الجماعة أو سيء مرفوض[10] في النشاط الإقتصادي والعمل هناك قيم تمثل واقعاً للعمل وقيم أخرى تعمل على تعويقه[11] .

خامساً – الحضارة

لفظ أستُعْمِل في اللغة العربية منذ القدم بمعنى المدنية ، وهي ظاهرة إجتماعية متغيرة تختلف في كثير من معالمها وخصائصها باختلاف الزمان والمكان[12] .

وهي ترجمة لأفكار الإنسان الى صناعة وتقنيات مختلفة[13] ، كما أنها تمثل ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة ، المعتقدات ، الفنون ، الأخلاق ، القوانين ، العادات التي إكتسبها الإنسان من محيطه[14] .

كما أنها تمثل مكسباً إنسانياً يتجسد في آفاق الإنسان الحياتية ، ويحدد الصفات الجوهرية التي تميز المجتمع الإنساني ، وهي أساس وجود هذا المجتمع وتشمل مجموعة كبيرة من العلوم الفلسفية والإجتماعية والطبيعية . كما تشمل الأفكار والسلوك الذي ينعكس على الأفراد، أما التحضر فيعني تغيراً في المهنة والسلوك ومحل الإقامة ونمط الإنتاج ونمط الإستهلاك ، وربما تغيراً في بعض العادات والقيم[15] .

([1]) د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، ط1 ، مطبعة ثامن الحجج ، ص34 .
([2]) د. إحسان محمد الحسن ، " دراسات تحليلية في المجتمع المعاصر " ، مصدر سابق ، ص93 .
([3]) د. شحاذة الناطور وآخرون ، " مدخل الى تاريخ الحضارة " ، ط1 ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، أربد ، 1989 ، ص3 .
([4]) د. محمد الجوهري وآخرون ، " ميادين علم الإجتماع " ، ط5 ، دار المعارف ، 1980 ، ص280-281 .
([5]) د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، مصدر سابق ، ص36 .
([6]) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، العدد 375 ، 2010 ، ص26 .
([7]) مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد الرابع ، ك1 ، 2001 ، ص102 .
([8]) د. مهنا حداد ، " الأردن والسياحة مشكلات وهموم على الساحة " ، معهد الآثار والأنثروبولوجيا ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 1997 ، ص89 .
([9]) د. إحسان محمد الحسن ، " دراسات تحليلية في طبيعة المجتمع المعاصر " ، مصدر سابق ، ص108 .
([10]) د. نبيل عبد الفتاح حافظ وآخرون ، " علم النفس الإجتماعي " ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 1999 ، ص103 .
([11]) د. محمد الجوهري وآخرون ، " ميادين علم الإجتماع " ، مصدر سابق ، ص191 .
([12]) د. علي الوردي ، " دراسات في طبيعة المجتمع العراقي " ، مصدر سابق ، ص34-35 .
([13]) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، العدد 375 ، مصدر سابق ، ص26 .
([14]) د. إحسان محمد الحسن ، المصدر السابق نفسه ، ص152 .
([15]) مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد 184 ، 2004 ، ص27 .

سادساً – السياحة :

من الألفاظ المألوفة في اللغة العربية ، إذ ورد ذكرها في القرآن الكريم بقوله تعالى "فسيحوا في الأرض أربعة أشهر "[1] وهي تعني الضرب في الأرض بمعنى التجوال في البلاد لغرض التنزه[2] وكذلك الجريان فيقال فيقال ساح الماء أي جرى أو ذهبَ [*] .

عرفت السياحة بأنها مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة عن آليات التفاعل بين السيّاح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف إستقطاب وإستضافة هؤلاء السياح والزائرين[3] .

وعرفت بأنها النشاط الإقتصادي الناتج عن إنتقال الأفراد من مكان الى آخر لمدة من الزمن لاتقل عن (24) ساعة ولاتصل هذه الفترة الى الإقامة الدائمة[4] .

كما عرفت بأنها ظاهرة شمولية تؤثر في الإنسانية جمعاء بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وأنه لايوجد مظهر واحد من مظاهر الحياة في بلدٍ ما لايتأثر بها سواءً بطريقة إيجابية أو سلبية ، كما أنها تساهم في تعميق العلاقات الدولية بين الشعوب[5] .

وبشكلٍ عام فإن تعدد تعاريف السياحة يرتبط الى حدٍ بعيد برؤى الباحثين وأطر تناولها من خلال تأثيراتها الإجتماعية والإقتصادية والحضارية .....الخ .

المبحث الثاني : المجتمع والشخصية العراقية وعمل المرأة

أولاً – لمحة عن المجتمع والشخصية العراقية :

يعد مجتمع وادي الرافدين من بين أول المجتمعات التي أسست للحضارة والمدنية والثقافة التي أغنت البشرية بنتاجات عززتها مزايا وعوامل ذاتية ومساعدة مثلت نعمة ربما إفتقدتها بقاع أخرى مثلما فعل الشيء نفسه تلاقحها مع مجتمعات أخرى برضاها أو بدونه .

ومثلما أفرزت تلك المزايا بناءً حضارياً وثقافياً عريقاً فإنها جعلت منه مطمحاً للآخرين ، وتسببت في تعرضه لموجات بربرية أو بدوية عن طريق الغزو أو التسلل التدريجي[6] من منابع فياضة إستهدفت الفرد أولاً أولاً بصفته الوحدة الأساسية لتكوين المجتمع[7] وحملت معها إرثها الذي لم يفرض بعضاً من عاداته وتقاليده وقيمه لتسود جزئياً أو كلياً بل ولتنتج هجيناً ثقافياً وحضارياً حدد أنماط السلوك الإجتماعي المتمثلة بالعادات والتقاليد والأعراف والقوانين الشرعية التي تضبط السلوك الإجتماعي للأفراد[8] بصورة جعلت الواحد منهم لايفكر بعقله بل بعقلية مجتمعه[9] الذي إنتظم بدوره حول تلك المعتقدات التي يحد بعضها من القبول والتسامح[10] تجاه أي تغيير يحاوله البعض حتى وإن كان باتجاه الأفضل وهي سمات عززها قرب منابع التغذية وديمومتها لفترات طويلة .

من تلك البيئة الإجتماعية إنبثقت شخصية الفرد وهي محملة بكم غير محدد من موروثات مجتمعها التي بنتها وطورتها وجعلتها على النمط الحالي الذي يظهر فروقاً واضحة بين التطور المعرفي الحديث للمجتمع وعقله الإجتماعي ، والمتمثلة في سلسلة من سلوكيات قد يصعب فهم أو تغيير بعضها الى حد بعيد والتي تعكس إحتكام المجتمع على ثنائية قناعات المجتمع البدوي لاسيّما في سيادة الرأي الذكوري وتحديد دور المرأة ورسم حدود المسموح لها والممنوع عنها حتى وإن كان ضمن حقوقها الإنسانية ، ورابطة العلاقات الإجتماعية الثقافية التي هي من صفات المجتمع الحضري[11] .

([1]) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، مدنية ، آية (2) .

([2]) د. محمد فريد عبد الله ، السياحة عند العرب تراث وحضارة ، ج1 ط1 ، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص29 .

([*]) للمزيد أنظر محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، مطبعة دار الرسالة ، 1983 ، ص306 .

([3]) د. حميد عبد النبي الطائي ، " أصول صناعة السياحة " ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص20 .

([4]) د. محسن أحمد الخضيري ، " التسويق السياحي – مدخل إقتصادي متكامل " ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1989 ، ص14 .

([5]) جان فوراستيه ، " السياحة وأوقات الفراغ " ، ترجمة أحمد الأورفلي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، 1977 ، ص101 .

([6]) د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، مصدر سابق ، ص11 .

([7]) د. إحسان محمد الحسن ، " رواد الفكر الإجتماعي – دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الإجتماعي " ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1991 ، ص27 .

([8]) د. إحسان محمد الحسن ، " دراسات تحليلية في طبيعة المجتمع المعاصر " ، مصدر سابق ، ص8 .

([9]) د. علي الوردي ، المصدر السابق نفسه ، ص16 .

([10]) ايلي غنتربرغ ، " الإقتصاد البشري " ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، دمشق ، 1980 ، ص76 .

([11]) د. إحسان محمد الحسن ، " رواد الفكر الإجتماعي " ، المصدر السابق نفسه ، ص90 .

وبالتأكيد فإن هذه الثنائية وإن مثلت ظاهرة إجتماعية أفرزتها العوامل النفسية والإجتماعية فإنها تمثل أيضاً إزدواجاً في الشخصية سببه تأثير نظامين متناقضين من القيم في المجتمع[1] وهذه الإزدواجية موجودة في المجتمع العراقي أكثر من غيره[2] ولذلك مبرراته وأسبابه دون أن يعني مرور كل أبناء المجتمع بها لاسيّما لاسيّما إنه مجتمع مفتوح نسبياً والصراع الثقافي فيه ظاهرة عامة تتحدد أرجحية عناصرها بتأثير المتغيرات والظروف المحيطة ووجود البيئة المناسبة(*) ، وهو مايمكن لمسه اليوم في مزيج السلوك المتناقض الذي يعبر عن أكثر من رأي وموقف تجاه الحالة الواحدة والتي منها عمل المرأة .

ثانياً ـ المرأة والعمل :

بدايةً لابد من الإقرار بحقيقة أن المرأة تشكل جزءاً أساسياً من الثروة البشرية(**) في المجتمع[3] لاسيّما في في المجتمعات المتحضرة التي عززتها النظرة القانونية لها باعتبارها مواطن كبقية خلق الله[4] بما تحمله هذه النظرة من حقوق أولها حق التعليم الذي أصبح يمثل إستثماراً في رأس المال البشري لاسيّما أن العنصر المتبقي بعد حساب مساهمة عناصر الإنتاج المادية يعزى الى العنصر البشري[5] .

مع هذا التوجه فإن قانوني الطبيعة والتدبير المنزلي وإن كانا العنوان الرئيس لعمل المرأة ، الا إنهما لم يعودا الوظيفة الوحيدة للعدد الأكبر من النساء لاسيّما في المجتمعات الحضرية التي حدثت تغييرات جذرية في طبيعة مقوماتها الإجتماعية(***) بشكل أتاح للمرأة حق التمتع بفضاء واسع من الحرية والمساواة وإختيار المهنة أو الحرفة التي تحقق إكتفاءها الذاتي وتخرج بها من نطاق التقليدية ، وبصورة أصبحت معها المرأة العاملة من المحددات الرئيسة لنوع العمل وكميته(*) بما في ذلك منافسة الرجل فيما يملكه من كفاءات مكنتها من التجديد والإبتكار والإختراع[6] ، فضلاً عن دورها في المؤشرات التنموية الأخرى التي ربما يتعذر إنجازها بدونه .

أما في المجتمعات الأخرى ومنها مجتمعنا فإن دور المرأة مايزال محدوداً لتأثره بالنظرة الإجتماعية العامة لاسيّما تجاه عملها والمرتبطة بالدين والقيم والعادات والتقاليد والثقافة التقليدية ، فضلاً عن تأثره بعوامل سن المرأة عند الزواج وأعداد غير المتزوجات والأرامل والمطلقات ومستوى ومعدلات الحضرية والإنجاب[7] .

مع أن الحداثة قد دفعت باتجاه التأثير في هذه المجتمعات لاسيّما من ناحية توسيع عمل المرأة الا إن ذلك مايزال نسبياً وغالباً ما يتم الإلتفاف عليه في ظل عجز المرأة ورضوخها النسبي للثقافة التقليدية للمجتمع التي يقرر عزلها بإسم حمايتها والحفاظ عليها[8] .

ثالثاً ـ المرأة العراقية والعمل :

يمكن القول أن الثقافة الإجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد والقيم والأعراف والطقوس التي غرست في أذهان كل جيل[9] ، حددت كل ماهو مسموح وممنوع إجتماعياً بما في ذلك حرية العمل وإختيار المهنة للرجل والمرأة على حدٍ سواء مع أرجحية تفضيلية واضحة للعنصر الأول .

([1]) د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، مصدر سابق ، ص292 .
([2]) مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، أيار ، 2008 ، ص187 .
(*) البيئة كلمة لاتينية تعني كل مايدور أو موجود وهي تقسم الى نوعين بيئة عامة وبيئة خاصة . للمزيد أنظر : د. حميد عبد النبي الطائي ، " صناعة الضيافة " ، ص263 .
(**) الثروة البشرية : هي مجموع السكان القادرين على العمل المنتج .

([3]) حسن علي سلمان ، " إقتصاديات العمل – سياسات الإستخدام " ، 1985 ، ص36 .
([4]) مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، العدد 371 ، ص112 .
([5]) مجلة البحوث الإقتصادية ، مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، العددان الأول والثاني ، 2006 ، بنغازي ، ليبيا ، ص57 ص57 .
(***) المقومات الإجتماعية : هي مجموعة الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقات بين الأفراد والجماعات الأخرى . للمزيد أنظر : د. إحسان محمد الحسن ، " دراسات تحليلية في المجتمع المعاصر " ، ص20 .
(*) بلغت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في أوروبا (30%-40%) وفي الولايات المتحدة واليابان حوالي (50%) .
([6]) د. منصور أحمد منصور ، " التخطيط لتطوير الموارد البشرية في دول الخليج – مدخل متكامل " ، ط1 ، مؤسسة دار دار الكتب للطباعة ، الكويت ، 1983 ، ص279 .
([7]) أنور عبد الرحمن خليل ، د. عبد الخالق محمد ذكري وآخرون ، " حول إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم الأجهزة ، التطوير " ، مطبعة المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، 1986 ، ط1 ، البحرين ، ص60 .
([8]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، 2008 ، ص156 .
([9]) إيلي غنتربرغ ، " الإقتصاد البشري " ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، مصدر سابق ، ص85 .

بالنسبة للمرأة مايزال المجتمع العراقي الذي يوصف بالمغلق الى حدٍ ما على أيام الحكم العثماني ، وربما مايزال أحياناً وبمواقف محددة ينظر الى المرأة ولو نسبياً على وفق القيم البدوية التي تجعلها أقل منزلة من الرجل[1] ويرسم لها بشكل صارم حدود المسموح والممنوع حتى فيما يتعلق بحقوقها المشروعة والمكفولة متعللاً بحمايتها وصيانتها والحفاظ على حسن سلوكها وسمعتها وبالتالي سمعة الأسرة متجاوزاً من أجل ذلك حتى على القيم السماوية التي كرمت المرأة قبل أن يكرمها المجتمع متكئاً في ذلك على قيمه وأفكاره التي تحدد كل ماهو حسن مقبول وسيء مرفوض .

مع إطلالة التغيرات التي أصابت كثيراً من القيم الإجتماعية الجامدة وإنبثاق الدولة الحديثة برزت ظاهرة الدخول المتزايد للنساء في مجالات العمل المختلفة ولو بشكل نسبي ، معززة بالإستعداد الذاتي للمرأة الذي ينسب جزءٌ منه الى الجانب الإيجابي من الإرث الحضاري وقيمه وتقاليده المحفزة[2] والى تأثرها بقيم الحضارة الحضارة الحديثة ، فضلاً عن السياسات التعليمية والإجراءات الهادفة لتهيأة فرص التمكين المؤسساتي للمرأة لاسيّما في مجالات التعليم والصحة والإدارة والذي ووجه بمقاومة إجتماعية لم تصل الى حد التعوذ بالله منها فحسب بل والى تبني البعض من النساء للصورة التي يحملها الرجل عنها في المجتمع .

بتنامي التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وظروف البلد الأخرى تعزز دور المرأة بمستويات التعليم الرفيع والكفاءة والخبرة التي إكتسبتها لتتحول الى مراتب متقدمة في العمل بأنواعه المختلفة العلمية والوظيفية ، وبالنتيجة تحمل المسؤولية الكاملة عن إعالة نفسها وتوفير إحتياجات أسرتها على الرغم من إستمرار وجود بعض المعوقات وإحياء بعضها أو ظهور معوقات جديدة لاسيّما في العقود الأخيرة والتي أجبرت الكثير من النساء على الإنسحاب من الحياة العامة .

تؤكد الإحصاءات[*] والبيانات المتاحة أن نسبة الإناث على مستوى السكان كانت دائماً بحدود (50%) مما يوفر مؤشراً مهماً عن الأهمية النوعية والكمية ومستويات التشغيل والبطالة للعنصر النسوي على مستوى الإقتصاد . وتبين تلك الإحصاءات أن عدد النساء العاملات شكل نسبة (46%) من العاملين في القطاع الحكومي عام 2003 . كما شكلت النساء مانسبته (36%) ، (24%) من العاملين في المهن الطبية للعامين (1979) ، (2004) .

أما في مجال العمل في التعليم الذي يعد قطاع العمل النسوي المرحب به إجتماعياً فقد شكلت النساء العاملات مانسبته (25%) من إدارات المدارس الإبتدائية عام 2000 إرتفعت الى (33%) عام 2006 ، ونسبة (76%) كأعضاء في الهيئات التعليمية للعام الأخير . كما شكلن مانسبته (21%) من قوة العمل في عام 2008 ، ليس ذلك فحسب بل إن عدد العوائل التي تعيلها النساء بلغ (11%) من مجموع العوائل العراقية عام 2004 .

كما وتشير الإحصاءات الى أن نسبة البطالة بين النساء بلغت (22.65%) عام 2006 وبواقع (37%) ، (36%) ، (8.4%) بين نساء الحضر[**] وأطراف الحضر والريف على التوالي . كما بلغت النسبة للتوزيع المذكور (19.64%) عام 2008 بواقع (25%) ، (36.5%) ، (28.26%) . فيما بلغت نسبة إلتحاق البنات الى البنين في التعليم الجامعي لسنة 2007 ما يقارب (86%) بعد أن كانت (50.9%) عام 1990 .

رابعاً ـ المرأة العراقية والعمل في النشاط السياحي :

يمكن القول أن المجتمع العراقي وإن أتاح للمرأة حرية العمل في مجمل الأنشطة الإقتصادية الا أنه مايزال يتمسك بقيود العمل والوظيفة المسموح بها لاسيّما باختيار نوع العمل ووقته وموقعه ، ويكون الأمر أكثر وضوحاً عند عملها في النشاط السياحي الذي يواجه نوع من رد الفعل اللاإرادي لاسيّما لدى بعض الشرائح الإجتماعية .

مع أن التغيرات التي طالت المجتمع ونقصد ظروف الحياة والحاجة المتزايدة لتلبية النفقات لاسيّما بعد التوجه نحو آلية السوق التي فرضت مزيداً من المنافسة في سوق العمل ، دفعت المجتمع الى التخفيف من قيوده ولو نسبياً لصالح الجوانب المادية والإقتصادية ، الا أنها لم تفلح في دفعه للتخلي كلياً عن قيود العمل الوظيفي بل دفعته للمفاضلة بينها وقبول وتشجيع العمل في أنشطة معينة تأتي التعليمية والصحية والكتابية والمهنية أحياناً في مقدمتها .

([1]) د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي " ، مصدر سابق ، ص209 .

([2]) مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد 19 ، 2009 ، ص39 .

([*]) جميع الإحصاءات والبيانات مصدرها المجموعات الإحصائية والتقارير والدراسات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ولسنوات عديدة .

([**]) 1- حضر المركز هم سكان المناطق الواقعة داخل حدود بلدية مركز المحافظة .
2- حضر الأطراف هم سكان المناطق الواقعة خارج حدود بلدية مركز المحافظة .
والتصنيف صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

مع أهمية هذا التطور الا أنه بقي محدوداً تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ككل وأنشطة بعينها فيه ، وبقي العمل في هذا النشاط أمراً غير مستساغ إجتماعياً ويواجه بالرفض الذي ربما يصل الى إستخدام العنف والوسائل الرادعة التي تعتبر إجراءاً تأديبياً ورقابياً[1] تفرضه معايير ولاية الرجل على المرأة ويباركه المجتمع ويخلق المبررات له لاسيّما إذا لم تكن هناك حاجة إقتصادية للعمل ولايوجد ماينا سب المرأة فيه حسب الصورة الذهنية للمجتمع عنه .

على العموم لايزال عمل المرأة في النشاط محدوداً ومقتصراً على الأعمال الكتابية والخدمية وتلك الأخرى التي تتلائم مع النظرة الإجتماعية على الرغم من كون المجتمع يسير باتجاه التحضر الذي يؤكده كون (66-67%) من سكانه من الحضر عامي (2008-2009) والذي يشمل بالتأكيد التركيبة الحضرية للإناث والذكور وما يعنيه ذلك من تغير في القيم والعادات والتقاليد لاسيّما مايتعلق منها بالمرأة .

مع الوصف المذكور يبقى فعالاً دور المؤثرات الإجتماعية المتجذرة والطارئة التي أحيت بعضها ظروف العقود الأخيرة ، وعززت البعض الآخر أحداث عام 2003 ومابعدها ، على الرغم من حالة الإنفتاح على العالم لاسيّما في الجوانب الفكرية والإعلامية والحضارية وضغط الحداثة والثقافة الوافدة التي بدأت بعض ملامحها بالظهور متلائمة أو متناقضة مع قناعات وطموحات المجتمع .

الفصل الثاني- الجانب العملي

المبحث الأول – مؤشرات عمل المرأة في النشاط السياحي :

أولاً – العمل في النشاط الفندقي :

يكتسب العمل في هذا النشاط أهميته من كونه يستوعب نسبة كبيرة من العاملين سواءً في القطاع العام أو الخاص أو المختلط ، وهو ماتؤكده الأرقام والإحصاءات المتاحة والتي إن كانت قاصرة في بعض الجوانب الا أنها توفر الكثير من المؤشرات المهمة .

يشير الجدول رقم (1) الى عدد العاملات في النشاط الفندقي موزعات على قطاعيه الخدمي والإداري حيث يظهر تفوق أعدادهن في قطاعه الخدمي على مثيلاتها في القطاع الإداري وبنسب تفوق الضعف مما يوفر مؤشرات مهمة ومترابطة يمكن الإستدلال بها لاسيّما فيما يتعلق بنوع العمل وجنسه والمؤهل العلمي والأجور والرؤية الإجتماعية تجاهه .

وعلى حد الإطلاع المباشر للباحث فإن معظم الأعمال الخدمية للمرأة في النشاط لاسيّما قطاعه الخاص لاتتجاوز في الغالب تنظيف الأرضيات وغسل الأثاث والخياطة وأعمال الخدمة الأخرى التي يمكن لآخرين القيام بها حتى إستثناءاً من ضوابط العمل وأولها مايتعلق بالمؤهل العلمي ، وبالتأكيد فإن هذا الواقع يقود الى عدم الديمومة والإستقرار في العمل وضعف أهمية عاملي الوقت ونوع العمل مما يجعل العاملات ليس أكثر عرضة لفقدان وظائفهن لاسيّما في حالات الإنكماش الإقتصادي بل ويجبرهن على القبول بمستويات متدنية من الأجور وفقدان الكثير من الحقوق والمكاسب القانونية التي تتمتع بها نظراءهن في القطاع الحكومي على الأقل في ظل ضعف تصنيف الفنادق وصغرها وعجزها عن إستيعاب عدد كثير من العاملين ، لذا يلاحظ أن معظم العاملات أما ممن يعانين الحاجة الفعلية لفرصة العمل أو من النساء المتقدمات في السن وخارج نطاق عوامل الرفض الإجتماعي للعمل في النشاط والمستعدات لقبول الوظيفة حتى بأجور الحد الأدنى تجنباً للبطالة التي تعني فقدان فرص الحصول على الدخل .

أما الجانب الإداري للعمل في النشاط فيستلزم مؤهلاً علمياً ولو بمستوى معين يلبي متطلبات وظائفه التي غالباً ماتكون كتابية أو إدارية أو إشرافية ، وهو يلتقي مع القطاع الخدمي في مشتركات أبرزها إنخفاض مستوى الأجور الذي لايجبر الحاجة المرأة على القبول به فحسب بل وربما يجبرها على مواجهة مستحقات التنشأة الإجتماعية وإعتباراتها ، فضلاً عن عدم الإستقرار في العمل وهذه العوامل تنعكس بالتأكيد على نوع الخدمة وجودتها .

كما يبين الجدول إنخفاض نسبة الإناث العاملات في النشاط قياساً الى إجمالي عدد العاملين فيه وبنسبة مشاركة وصلت (20%) في أحسن الأحوال والتي ربما تمثل معياراً مهماً عند المعنيين لاسيّما عند المقارنة مع دول أخرى ربما لاتملك ما يمتلكه النشاط السياحي بشكلٍ عام في العراق .

أما الجدول رقم (2) فيشير الى نسبة العاملات في النشاط قياساً الى إجمالي عدد السكان وإجمالي عدد الإناث ، وهي نسبة وإن بدت متدنية فعلاً ولاتستحق الإهتمام ربما للبعض كونها لم تصل الى (1%) على الأقل لتعد معياراً يمكن الأخذ به أو معياراً يتناسب أو يقترب من المعايير العالمية ولو بحدودها الدنيا ، الا إنها في الحقيقة تعبر عن واقع يستوجب دراسته وتحديد أسبابه بدقة لاسيّما إن مثيلات النسبة وصلت الى (50%) من السكان في بعض البلدان .

([1]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، ص156 .

أما الجدول رقم (3) فيشير الى التوزيع الجغرافي للعاملات في النشاط حسب المحافظات ، وهو يظهر تفاوتاً كبيراً يصل الى حد العدم عند المقارنة سواءً على مستوى المحافظات أو على مستوى السلسلة الزمنية . وبالتأكيد فإن التوزيع يظهر مؤشرات مهمة أولها تركز العمل في محافظات بعينها تمثل إما مراكز سياسية أو تجارية أو دينية أو ثقافية أو إقتصادية (بغداد ، نينوى ، النجف ، كربلاء ، البصرة) وهي محافظات يقل فيها تأثير الإعتبارات الإجتماعية ولو نسبياً ، ولتقدم الجوانب الثقافية والإقتصادية في أحيان كثيرة الذي يعني وفرة طالبات العمل ، فضلاً عن إحتكامها على عدد كبير من الفنادق التي تتيح فرص العمل لاسيّما بمواصفات الحدود الدنيا التي وفرت طالبيها قلة فرص العمل في المحافظات الأخرى أو الهجرة منها لأسباب مختلفة .

أما في المحافظات الأخرى فيظهر تأثير التقاليد والعادات والرؤية الإجتماعية بصورة أكثر وضوحاً بسبب سيادة الأنماط الريفية والتقليدية والدينية الذي يقابله ضعف أو محدودية تأثير العوامل الثقافية والإقتصادية .

وعلى العموم فإن هذا التوزيع لايعكس تأثير العوامل القيمية والإقتصادية والثقافية بل ويعكس أيضاً تأثير الظروف الأمنية بعد عام 2003 الذي أعطى زخماً للمؤثر الإجتماعي على مستوى أنشطة كثيرة ومنها النشاط السياحي الذي كان عمل النساء فيه أولى ضحاياه وذلك بدافع الحرص والحفاظ عليهن وعلى سمعة الأسرة وهو أمر طبيعي في مثل هذه الحالات . ويمثل مشتركاً قيمياً بين أبناء الريف وأبناء المدن وريفيوا المدن(*) أو غيرهم ، وعلى قاعدة إن مكان المرأة هو بيتها .

جدول (1)

أعداد العاملات في النشاط السياحي وقطاعه الفندقي والتوزيع النسبي لهن (عدا كردستان)

السنة	(1) عدد العاملات في النشاط الفندقي		(2) عدد العاملات في الجهة القطاعية للسياحة	(3) مجموع العاملات في النشاط الفندقي	(4) مجموع العاملات في النشاط السياحي	(5) مجموع العاملين في النشاط السياحي ذكور + إناث	(6) نسبة العاملات في النشاط السياحي الى المجموع الكلي للعاملين	(7) نسبة العاملات في الفنادق الى المجموع الكلي للعاملين
	إدارة	خدمات						
2002	275	678	–	953	953	7378	%13	%3
2003	83	371	314	454	768	5335	%14.5	%8
2004	126	330	565	426	991	5659	%17.5	%8
2005	101	291	565	392	957	4789	%20	%8.2
2006	42	212	–	254	–	3349	–	%7
2007	159	263	–	422	–	4574	–	%9
2008	169	340	771	509	1280	–	–	
2009	–	–	814	–	–	–	–	

- الحقول (1 ، 3 ، 4) مديرية إحصاءات التجارة / الفنادق ، الجهاز المركزي للإحصاء .
- الحقل (2) وحدة الإحصاء ، هيئة السياحة .
- الحقول (3 ، 6 ، 7) من إعداد الباحث .

(*) ريفيوا المدن : هم الأشخاص الذين ينزحون من الريف الى المدينة ولكنهم لايندمجون بحياتها . وللمزيد راجع المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد (38) ، الكويت ، 1990 ، ص163 .

جدول (2)

نسبة العاملات في النشاط السياحي قياساً الى عدد السكان وعدد الإناث

السنة	(1) عدد السكان	(2) عدد الإناث	(3) عدد العاملات في النشاط السياحي	(4) نسبة العاملات في النشاط الى عدد السكان	(5) نسبة العاملات في النشاط الى عدد الإناث
2002	25064835	12751000	953	%0004	%00008
2003	26340227	13124000	768	%0002	%00006
2004	27139585	1351000	991	%0004	%0007
2005	27962968	13907802	957	%0003	%0009
2006	28810441	14317234	–	–	–
2007	29682081	14738565	–	–	–
2008	31895637	15837487	1280	%00004	%0008
2009	32104988	15941576	–	–	–

– الحقول (1 ، 2) دائرة التنمية البشرية ، قسم سياسات التشغيل ، القوى العاملة ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

– الحقول (3 ، 4 ، 5) من إعداد الباحث .

جدول (3)

توزيع العاملات في الفنادق حسب المحافظات (عدا كردستان)

السنة	المحافظات														
	نينوى	تأميم	ديالى	أنبار	بغداد	بابل	كربلاء	واسط	نجف	قادسية	مثنى	بصرة	ميسان	ذي قار	صلاح الدين
2002	79	6	1	1	713	-	10	-	121	3	1	8	1	4	5
2003	123	9	1	30	217	1	-	-	131	1	1	23	-	7	-
2004	9	4	-	-	340	-	19	-	57	1	4	17	1	4	-
2005	67	1	2	-	240	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2006	24	4	-	-	90	2	47	-	54	-	1	31	-	1	-
2007	23	1	-	-	323	-	23	-	33	1	-	18	-	-	-
2008	35	4	-	19	352	2	3	-	80	-	-	14	-	-	-

– المجموعات الإحصائية ، مديرية إحصاء التجارة / إحصاءات الفنادق / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

ثانياً – العمل في الجهة القطاعية للنشاط :

أما على مستوى العمل في الجهة القطاعية للنشاط السياحي والتي هي الموجهة والمنظمة والمتابعة فإن الجدول (1) يشير الى أن عدد العاملات فيها نما باستمرار ، وتضاعف بين العامين (2003-2008) بأكثر من مرتين ونصف ، وبنسبة نمو وصلت الى (260%) . كما أن نسبة النمو السنوي لم تقل عن (36%) عدا نسبة (5%) بين العامين (2008-2009) والمرتبطة في حقيقتها بقرار إيقاف التعيينات . ويوضح الجدول أن نمو أعداد العاملات في النشاط الفندقي (الإداري والخدمي) والمجموع العام كان سلبياً وبنسب متفاوتة وصلت الى (50%) بين سنتي (2000-2008) على عكس نمو أعدادهن في الجهة القطاعية والذي كان إيجابياً باستمرار وبنسبة عالية ، وبالتأكيد ينسب ذلك الى كون وظائفه لاسيّما لمن لديها مؤهل علمي من الوظائف الإدارية والكتابية والوظائف الأخرى التي تتسق معها المقبولة والمرغوبة إجتماعياً وهو ما موجود فعلاً مثلما تنسب الى ضعف تأثير العوامل الأمنية لاسيّما بعد عام 2003 فضلاً عن كون وظائفه بمعظمها ضمن القطاع العام الذي يتميز باستقرار العمل ، حيث تقل فرص الإستغناء عن الموظفين أو إنهاء عملهم (الا ضمن ظروف معينة) حتى في ظل أية أزمة أو ركود إقتصادي والتي تفرضها رعوية الدولة للمجتمع مع التمتع بالحقوق والإمتيازات الأخرى التي يكفلها القانون .

وتشير الإحصاءات المتاحة الى أن عدد الموظفات الحاصلات على شهادة الإعدادية فما فوق من العاملات في الجهة القطاعية بلغ (594 ، 595) للموظفة للعامين (2008،2009) على التوالي ، فيما بلغ عدد اللواتي لديهن مؤهل الإبتدائية فما دون (115 ،145) موظفة للسنوات المذكورة ، وهذا مما يوفر مؤشر يمكن الإستدلال به عن طبيعة العمل ونوعيته وظروفه على الرغم من عدم توفر الإحصاءات عن المؤهل العلمي للعاملات في النشاط الفندقي لاسيما الإداري منه .

بالوصف المذكور يبقى عدد العاملات في النشاط السياحي بشكل عام أو ضمن أنشطة معينة فيه محدوداً ومتدنياً تحكمه عوامل متباينة التأثير ترتبط بأسباب ذاتية وموضوعية تعكس ضعف دوره على مستوى الإقتصاد .

ثالثاً – الإستبيان :

بهدف التحقق من وجهة النظر الإجتماعية تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ، أجري إستبيان رأي لعينة من (16) تدريسياً في قسم السياحة وإدارة الفنادق كونه المعني علمياً بالنشاط لاسيّما لجهة إعداد وتهيئة وتعليم الكوادر والملاكات السياحية المتخصصة والمؤهلة للعمل فيه .

أظهرت نتائج الإستبيان ما يلي :

1- أيّد عمل المرأة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة (دون تحديد) (100%) من أفراد عينة الإستبيان على قاعدة أن المرأة نصف المجتمع ولضرورات اشكال شخصيتها وتحقيق إكتفاءها الإقتصادي .
2- أيّد (43%) من أفراد العينة عمل المرأة في النشاط السياحي بشكل عام وبواقع(50%) من عينة الإناث و (37.5%) من عينة الذكور باعتبار أن النشاط بحاجة للمرأة لاسيّما في مجالي الخدمة والتطوير ، فيما أيّد العمل الجزئي فيه (34%) من أفراد العينة الكلية وبواقع (50%) من عينة الإناث و (37%) من عينة الذكور وربطوا ذلك بعدم ملائمة بعض مفردات العمل في النشاط للمرأة فضلاً عن تأثير العادات والتقاليد والرفض الإجتماعي .
3- أيّد (93%) من العينة عمل المرأة في الأنشطة السياحية الإدارية والخدمية والتسويقية والإرشادية وبواقع (100%) من عينة الإناث و (87%) من عينة الذكور باعتبار تلك الأعمال تتوافق مع طبيعة المرأة ومع التقاليد والأعراف والقيم المجتمعية ، فيما أيّد (0.6%) من العينة عمل المرأة في النشاط بكافة فروعه بما في ذلك خدمة (نادل) .
4- أيّد (43%) من العينة عمل أقاربهم من النساء في النشاط السياحي بشكل عام بواقع (12.5%) من عينة الإناث و (31%) من عينة الذكور . ووافق (37%) من العينة جزئياً ورفض (0.6%) الموافقة المطلقة معللين ذلك بتدني نظرة المجتمع وعدم قناعة العاملين في النشاط بمستواهم الإجتماعي .
5- يأخذ (92%) من أفراد العينة بتأثير العادات والتقاليد عند إبداء رأيهم بعمل المرأة في النشاط السياحي وبواقع (100%) من عينة الإناث و (87.5%) من عينة الذكور ، وربطوا ذلك بكونهم جزءاً من المنظومة الإجتماعية التي تعدّ رؤيتها للعمل في النشاط أكثر أهمية من العمل ذاته ، فيما أهملها (0.6%) فقط من العينة .
6- أيّد (87.5%) من العينة كون تأثير العادات والتقاليد تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي كلياً أو جزئياً أكبر من تأثير الجانب الثقافي وبواقع (75%) من عينة الإناث و (100%) من عينة الذكور ، فيما يرى (0.6%) من العينة أن دور الثقافة أكبر .
7- أيّد (100%) من أفراد العينة موضوع معاناة المجتمع العراقي من الثنائية الثقافية (إزدواج الشخصية) والتناقض في الأفكار تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ، وربطوا ذلك بعدم معرفة المجتمع لما يريد وتشوش أفكاره وتضاربها أو نتيجة تراكم فكري أفرزته الظروف وأسهمت في عدم فهم ماهية النشاط السياحي .
8- أبدى (62%) من أفراد العينة إستعدادهم لتجاهل المعوقات الإجتماعية تجاه عمل قريباتهم في النشاط السياحي وبواقع (31%) من عينة الذكور و (37.5%) من عينة الإناث وربطوا ذلك بنوع العمل وملائمته للمرأة ودوره في معالجة البطالة والجوانب الإقتصادية الأخرى ، فيما رفض (25%) من أفراد العينة تجاهل ذلك .
9- أيّد (25%) من أفراد العينة تأثر رأيهم بشأن عمل المرأة في النشاط السياحي برأي الأهل والأصدقاء ورفض ذلك (62%) من أفراد العينة ، فيما قال (25%) منهم أنهم يتأثرون أحياناً وربطوا ذلك بنوع العمل والعادات والتقاليد .
10- أبدى (56%) من أفراد العينة تفاؤلهم بمستقبل المرأة في النشاط السياحي ككل وأبدى (18%) تفاؤلهم بذلك ضمن أنشطة معينة ، فيما يرى (12.5%) من أفراد العينة أن لا مستقبل لها في النشاط .
11- رفض (37.5%) من أفراد العينة بقاء المرأة في البيت على عملها في النشاط ، فيما أيّد (43%) من أفراد العينة ذلك لاسيّما عند عملها في فروع معينة .
12- يرى (75%) من أفراد العينة إمكانية تغيير رؤية بعض العادات والتقاليد تجاه عمل المرأة في النشاط مستقبلاً فيما يخالفهم الرأي (12.5%) معللين ذلك بالتراكم الفكري والسلوكي لتلك القيم .
13- يعتقد (69%) من أفراد العينة أن الثقافة ستغير رأي المجتمع العراقي تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ، فيما يرى (12.5%) منهم عدم إمكانية ذلك .

على العموم ومما تقدم يتضح التأثير القوي للعادات والتقاليد والقيم في بناء الرأي الإجتماعي تجاه عمل المرأة ودورها في النشاط السياحي والتي أبقته وستبقيه ولو نسبياً مع العوامل الذاتية والموضوعية الأخرى محجم الدور على مستوى الإقتصاد ومعالجة مشكلة البطالة وجنس العمل ونوعه وبما لايتيح له الإحتكام على مؤهلات المقارنة بمثيلاته في دول أخرى ربما لاتملك ماأتيح له في العراق .

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات :

1- إن بناء الرأي حول العمل في النشاط السياحي لاسيّما عمل المرأة مايزال يخضع لتأثير العادات والتقاليد والقيم والإعتبارات الإجتماعية والفائدة الإقتصادية على مستوى النشاط ككل ولتأثير الإعتبارات الإجتماعية على مستوى أنشطة معينة .
2- لاتزال المرأة تعاني من أنماط من القهر الإجتماعي في مقدمتها قيود إختيار العمل الى الحد الذي يدفعها أحياناً للقبول برأي الرجل والإبتعاد عن سوق العمل .
3- إن القيم والتقاليد يتم توارثها بشكل تلقائي ، وهي لاتتغير سراعاً لأن المجتمعات غالباً ماتقاوم كل ماهو جديد .
4- إن عمل المرأة في النشاط السياحي مازال محدوداً وينظر اليه بنوع من عدم الرضا على الأقل بالنسبة للرجل وفي مجالات بعينها ، وعدم القبول بالنسبة للمرأة بشكل عام على الرغم من كون العمل أحد الأدوار التي يؤديها الإنسان في حياته بما يناسب رغباته وإمكاناته .
5- إن معظم العاملات في النشاط السياحي يزاولن أما أعمالاً إدارية وكتابية أو خدمية تقع ضمن مفردات القبول الإجتماعي .
6- إن التغيرات التي يشهدها المجتمع وتعقد ظروفه الإقتصادية تدفع به الى التخفيف من قيوده تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي والدفع باتجاه منح الإحترام لهذا النشاط ولو جزئياً .
7- إن المجتمع العراقي مايزال يعاني من الإزدواجية الثقافية الناجمة عن وجود تيارين ثقافيين مختلفين يدفع كل منهما لتبني نظرته تجاه عمل المرأة .
8- إن المجتمع العراقي مستعد نسبياً للقبول بمفردات الثقافة الوافدة التي أفرزتها العولمة وتكنولوجيا المعلومات والتي ربما يكون أخطر مافيها إستبدال الموروث المحلي بآخر أجنبي .
9- لايمكن تنفيذ السياسات الإقتصادية والإجتماعية ومعالجة مشاكل البطالة في ظل الإنقياد المطلق للمجتمع للعادات والتقاليد لأن تلك السياسات تتقاطع مع الكثير من مفرداتها .

التوصيات :

1- إعادة بناء الثقافة الإجتماعية بشكلٍ سليم وبما يتيح تقبل الأفكار الجديدة والرأي الآخر ، وخلق آليات التكيف معها بالإستفادة من التنوع الثقافي الذي يتسم به المجتمع العراقي .
2- السعي لتقليص الفجوة بين الواقع وظروفه وإملاءاته والقيم الإجتماعية ومتطلباتها ودفعها باتجاه التلاقي الإيجابي بدلاً عن التقاطع الذي يعزز تلك الفجوة ويديمها .
3- تطوير آليات التفاعل الإجتماعي باتجاه تحقيق وحدة النظرة الاجتماعية للمرأة وعملها وبما يعزز الرؤية الإيجابية التي تحقق الإعتراف المجتمعي بها لا من خلال دورها التقليدي في إدامة الحياة بل من خلال أدوارها الأخرى باعتبارها تصنف المجتمع وعلى قاعدة التكافؤ والمساواة وعدم إنكار حقها في العمل وغيره من الحقوق المكفولة شرعاً وقانوناً وبما يتلائم مع إمكانياتها .
4- السعي لبناء ثقافة ورؤية إجتماعية سليمة تجاه الأنشطة الإقتصادية وفرص العمل فيها وبما يحقق وحدة الرؤية الإجتماعية تجاهها بعيداً عن التأثيرات السلبية لبعض القيم والعادات والتقاليد .
5- بناء وتطوير ثقافة سياحية وطنية تعتمد حزمة معلومات وافية عن النشاط السياحي وطبيعة وفرص العمل فيه لتغير بعض الجوانب السلبية للصورة الذهنية للمجتمع عنه وتزيل تحفظاته وعدم مقبوليته وتؤكد أهميته لاسيّما الإقتصادية والثقافية .
6- تحفيز واستقطاب قوة العمل النسوية وتهيئة البيئة المناسبة لها لأداء دورها الذي يتناسب مع مؤهلاتها وإمكاناتها في الأنشطة المختلفة ومنها النشاط السياحي ، والإستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى المماثلة أو المقاربة في الرؤى والثقافات .
7- إبعاد المجتمع عن التمسك الجامد ببعض الثقافات الإجتماعية التي تقف عائقاً أمام التنمية والتطوير والتناغم مع الجوانب الإيجابية التي وفرتها التطورات التكنولوجية والفكرية والحضارية والثقافة الوافدة ،

وتحصين المجتمع تجاه تأثيراتها السلبية التي قد تقوض المجتمع وتفقده هويته وقيمه وتبعده عن كل ماهو سليم ومعقول .

8- ترسيخ التوجهات الحضارية والثقافية في السلوك الإجتماعي باعتبارها نقطة البداية لمعالجة ظاهرة الإزدواجية الثقافية بالإعتماد على القدرات الإجتماعية المحلية ومنظوماتها وآلياتها .

المصادر :

1- القرآن الكريم

أولاً – الكتب

1- د. إحسان محمد الحسن ، " دراسات تحليلية في المجتمع المعاصر" ، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1972 .

2- د. علي الوردي ، " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي" ، ط1 ، مطبعة ثامن الحجج .

3- د. شحاذة الناطور وآخرون ، " مدخل الى تاريخ الحضارة" ، ط1 ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، أربد ، 1989 .

4- د. محمد الجوهري وآخرون ، " ميادين علم الإجتماع " ، ط5 ، دار المعارف ، 1980 .

5- د. نبيل عبد الفتاح حافظ وآخرون ، " علم النفس الإجتماعي " ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، 1999 .

6- د. محمد فريد عبد الله ، " السياحة عند العرب– تراث وحضارة " ، ج1ط1 ، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000 .

7- د. حميد عبد النبي الطائي ،" أصول صناعة السياحة " ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2001 .

8- د. محسن أحمد الخضيري ، " التسويق السياحي– مدخل إقتصادي متكامل " ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1989 .

9- جان فوراستيه ، " السياحة وأوقات الفراغ "، ترجمة أحمد الأورفلي ، مطابع الأهرام ، القاهرة، 1977 .

10- إيلي غنتربرغ ، " الإقتصاد البشري " ، ترجمة عبد الكريم ناصيف ، دمشق ، 1980 .

11- د. إحسان محمد الحسن ، " رواد الفكر الإجتماعي – دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الإجتماعي " ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1991 .

12- حسن علي سلمان ، " إقتصاديات العمل وسياسات الإستخدام " ، 1985 .

13- د. منصور أحمد منصور ، " التخطيط لتطوير الموارد البشرية في دول الخليج – مدخل متكامل " ، ط1 ، مؤسسة دار الكتب للطباعة ، الكويت ، 1983 .

14- د. أنور عبد الرحمن خليل ، د. عبد الخالق محمد ذكري وآخرون ، " حول إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم ، الأجهزة ، التطوير "، مطبعة المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، البحرين، 1986 .

15- د. مهنا حداد ، " الأردن والسياحة – مشكلات وهموم على الساحة " ، معهد الآثار والإنثروبولوجيا ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 1997 .

ثانياً – المجلات والتقارير والإحصاءات :

1- المجلة السياسية الدولية ، العدد الخامس ، 2006 ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .

2- مجلة البحوث الإقتصادية ، العدد الأول والثاني ، المجلد السابع عشر ، مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، بنغازي ، ليبيا .

3- مجلة المستقبل العربي ، العدد (375) ، مركز دراسات الوطن العربي ، 2010 .

4- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد الرابع ، ك1 ، 2001 .

5- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، العدد (18) ، 2004 .

6- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد السابع ، آيار ، 2008 .

7- مجلة المستقبل العربي ، العدد (371) ، مركز دراسات الوطن العربي .

8- مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد (19) ، 2009 .

9- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، 2008 .
10- المجموعات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ولسنوات عدة .

إستمارة إستبيان

1- سنة الولادة : المحافظة :
2- الجنس : ذكر أنثى
3- الشهادة الجامعية الأولية : الكلية القسم
4- الشهادة الحالية : ماجستير دكتوراه
5- هل تؤيد عمل المرأة ؟
نعم / لماذا
كلا / لماذا

6- هل تؤيد عمل المرأة في النشاط السياحي بفروعه كافة ؟
نعم / كلياً / جزئياً / لماذا
كلا / كلياً / جزئياً / لماذا

7- مانوع العمل السياحي الذي تفضله للمرأة ولماذا ؟
إداري إرشادي تسويقي خدمي نادل أخرى

8- هل توافق على عمل قريباتك من الدرجتين الأولى والثانية في النشاط السياحي بشكل عام ، أم في قطاع محدد ، ماهو ولماذا ؟
نعم أوافق بشكل عام نعم أوافق بشكل جزئي
كلا بشكل عام كلا بشكل جزئي

9- هل تأخذ تأثير العادات والتقاليد والقيم عند إبداء رأيك بموضوع عمل المرأة في كافة الأنشطة السياحية ذات العلاقة ؟
نعم / لماذا ؟
كلا / لماذا ؟

10- هل تعتقد أن الجانب الإقتصادي يتغلب على تأثير المعوقات الإجتماعية تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ؟ نعم / كل / لماذا ؟

11- هل تعتقد أن تأثير العادات والتقاليد تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي بشكل عام أو جزئي أقوى من تأثير الثقافة والمعرفة ولماذا ؟

12- هل تعتقد أن المجتمع العراقي يعاني من الإزدواجية والتناقض في الأفكار والسلوك بشكل عام واتجاه النشاط السياحي بشكل خاص وعمل المرأة في هذا النشاط بشكل أكثر خصوصية ؟ نعم / كلا / لماذا ؟

13- هل أنت مستعد لإهمال وتجاوز المعوقات الإجتماعية اتجاه عمل قريباتك الأقرب في النشاط السياحي بفروعه المختلفة ولماذا ؟

14- هل يتأثر رفضك وقبولك لعمل المرأة في النشاط السياحي برأي الأهل والأصدقاء والتقاليد ؟

15- هل تعتقد أن للمرأة العراقية مستقبلاً في النشاط السياحي بشكل عام أم ضمن أنشطة بعينها ؟

16- هل تفضل بقاء المرأة في البيت على عملها في النشاط السياحي ككل أو على عملها في فرع محدد منه ؟

17- هل يمكن للمجتمع العراقي أن يتجاوز عاداته وتقاليده اتجاه عمل المرأة في النشاط السياحي أم بعض من تلك العادات والتقاليد ؟

18- هل تعتقد أن للتكنولوجيا الحديثة (الثقافة الوافدة) دوراً في تغير رأي المجتمع العراقي تجاه عمل المرأة في النشاط السياحي ؟

ملاحظات /

1- الإستبيان خاص بأساتذة قسم السياحة .

2- الرجاء وضع إشارة (√) أو إشارة (X) حسب الإجابة .

شكراً موصولاً لتعاونكم معنا

.....

.....

.....